اقتصاد

ضرب رهانات الاستثمار في إسرائيل

صالح النعامي

تدل كل المؤشرات على أن نتائج الحرب على غزة لن تعمق فقط المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها الاحتلال أصلا وستفاقم الأعباء على كاهل دافع الضرائب، بل ستمس بشكل كبير بالبيئة الاستثمارية وقد تقلص من رهانات الإمارات تحديدا على مشاريع الطاقة والبنى التحتية الإسرائيلية.

إذ تشير التحليلات إلى أن البيئة الاستثمارية الإسرائيلية ستتضرر إلى حد كبير بسبب تداعيات الحرب وإثر تفجر الأوضاع الأمنية، سيما أن انتهاء الحرب لا يعني وقف المواجهات بين فلسطينيي الداخل والجماعات المتطرفة اليهودية.

من ناحية ثانية، فإن الحرب قد تفضي إلى توفير بيئة تهدد جملة الرهانات التي عقدتها إسرائيل ودولة الإمارات على التعاون بينهما في المجال الاقتصادي والاستثماري، سيما عندما يتعلق الأمر بمشاريع ذات طبيعة إستراتيجية يمكن أن تؤثر على الواقع في المنطقة بأسرها.

فبعد صمت طويل، أقر وزير الطاقة الإسرائيلي يوفال شطاينتس، بأن إسرائيل أغلقت منصة استخراج الغاز في حقل «تمار» الذي اشترت شركة « مبادلة للبترول» التابعة لإمارة «أبو ظبي» ربع أسهمه وبقيمة 1,1 مليار دولار، بسبب تعمد حركة حماس إطلاق الصواريخ عليه إلى جانب محاولاتها استهدافه بغواصات غير مأهولة.

صحيح أن العمل في الحقل سيستأنف بعد أن توقفت الحرب، لكن المخاطر باتت واضحة، سيما وأن بيئة المواجهة والصراع لم يحدث عليها أي تغيير بعد توقف الحرب. لكن مما لا شك فيه أن الضربة التي تلقتها رهانات الإمارات على الاستثمار في إسرائيل تمثلت في توقف أنبوب «إيلات عسقلان» الاستراتيجي، الذي ينقل البترول والوقود من إيلات إلى عسقلان ومنها إلى أوروبا، بعد أن تعرض لهجوم صاروخي نفذته «كتائب عز الدين القسام»، الجناح العسكري لحركة حماس، مطلع اندلاع الحرب.

ويكتسب هذه التطور أهمية كبيرة، على اعتبار أن أبو ظبي توصلت بالفعل إلى تفاهم مع إسرائيل يقضي بأن يتم تصدير نفطها إلى أوروبا عبر هذا الأنبوب وليس من خلال قناة السويس.

وقد فتح هذا التفاهم شهية إسرائيل لتقديم الخط ليكون أحد البدائل عن قناة السويس، سيما بعد حادثة جنوح السفينة في القناة. في الوقت ذاته، فإن وصول صواريخ المقاومة إلى تخوم «إيلات» وتركزها بشكل كبير على ميناء أسدود، يمثل ضربة استباقية لمشروع السكة الحديد الذي تخطط إسرائيل لتدشينه بالتعاون مع الإمارات والذي سيكون مخصصا لنقل البضائع الصلبة من إيلات إلى «أسبدود» أو العكس، وهو المشروع الذي يمثل ثاني المشاريع التي أشار إليها «مركز أبحاث الأمن القومي» الإسرائيلي كبديل آخر عن قناة السويس.

فمن الواضح أنه لو اندلعت الحرب الأخيرة بينما كان هذا الخط يعمل للحقت به أضرار كبيرة، سيما وأن كل مساره سيكون في مرمى صواريخ المقاومة الفلسطينية.

وقال الخبير الاقتصادي الإسرائيلي جادي لئور إن الكلفة الأولية للحرب على غزة التي تقدر بسبعة مليارات شيكل (حوالي مليار دولار). وفي تحليل نشرته «يديعوت أحرنوت»، الجمعة، لفت لئور إلى أن «الدولة» ستضطر لتقديم حزم مساعدات بمليارات الشواكل، فيما العجز في الموازنة الناجم عن «كورونا» بلغ حوالي 60,6 مليار دولار.

(علي جادالله/ الأناضول)

عودة غزة

عادت الحياة مجدداً إلى قطاع غزة، الجمعة، بعد 11 يوماً أزهقت فيها عشرات الأرواح وشهدت دمارا واسعا. وتغيرت الأجواء في غزة، إلى احتفائية يُسمَع فيها صوت الزغاريد لا الصواريخ، تزامنا مع سريان وقف إطلاق النار، وبفرحة عيد لم يتذوقها الفلسطينيون مع العدوان الإسرائيلي قبل نحو أسبوع. داخل أزقة غزة، عاد الباعة المتجولون مجدداً ينادون بروح منتصرة، لبيع الفواكه والخضار، فأحدهم يردد عبر مكبر صوت يحمله في عربته: «من غزة للقدس إسرائيل صارت ما تسوى فِلس (لا شيء)». على جانب آخر، كانت مشاهد 5 أبراج مدمرة غربي مدينة غزة، يبحث فيها الغزيون عن ذكريات كثيرة غطاها الاحتلال تحت ركام القصف المتواصل، الذي أدى لتضرر 1800 وحدة وتدمير 184 برجا ومنزلا، وفق بيانات رسمية.

أخبار

النفط سيظل دون 70 دولارا

قالت شركة التكرير الوطنية الهندية «هندُستان بتروليوم» الجمعة، إنها تتوقع تراجع أسعار النفط العالمية وبقاءها دون 70 دولارا للبرميل إذا رفعت الولايات المتحدة العقوبات المفروضة على إيران. الهند ثالث أكبر مستهلك للنفط ومستورد له في العالم، وقد أوقفت الاستيراد من

طهران في 2019 مع انتهاء أجل إعفاء مؤقت كان ممنوحا لعدد من الدول. كان الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب انسحب في 2018 من اتفاق إيران النووي المبرم في 2015 وأعاد فرض العقوبات. وتجري إيران والقوى الدولية محادثات منذ إبريل/ نيسان لإحياء اتفاق 2015 وقال مسؤول بالاتحاد الأوروبي يقود النقاشات يوم الأربعاء إنه واثق من التوصل إلى اتفاق.

توتر تجاري بين الصين والاتحاد الأوروبي

رفضت الصين، الجمعة، مطالب البرلمان الأوروبي برفع العقوبات المفروضة على نواب الاتحاد الأوروبي لإنقاذ اتفاق تجاري بين الطرفين. وقال تشاو ليجيان المتحدث باسم الخارجية الصينية، إن العقوبات لها ما يبررها، وطالب الجانب الأوروبي «بالتوقف فورا عن التدخل في الشؤون الداخلية للصين (والتخلي عن نهجه التصادمي)». كان البرلمان الأوروبي قد حذر الصين، الخميس، من أنه لن يقر اتفاق استثمار تجاري طال انتظاره، طالما أن العقوبات ضد نواب الاتحاد الأوروبي مستمرة. وتعد الصين الآن ثاني أكبر شريك تجاري للاتحاد الأوروبي بعد الولايات المتحدة، والتكتل الأوروبي هو أكبر شريك تجاري للصين، بحسب إحصاءات الاتحاد الأوروبي.

ضريبة اميركية على الشركات

أعلنت وزارة الخزانة الأميركية في بيان أن إدارة الرئيس جو بايدن اقترحت على شركائها في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تحديد نسبة الضريبة على أرباح الشركات المتعددة الجنسيات بـ15 في المائة «على الأقل». ورحبت ألمانيا وفرنسا، الجمعة، باقتراح الولايات المتحدة قبل اجتماع لوزراء مالية الاتحاد الأوروبي في لشبونة. وقالت وزارة الخزانة الأميركية إن 15 في المائة «هي حد أدنى»، موضحة أن المناقشات لديها هدف «طموح» ومن أجل «زيادة هذه النسبة»، حسب البيان.

«توتال» تعتزم تغيير اسمها

تستعد مجموعة «توتال» الفرنسية، إحدى أكبر شركات الطاقة في العالم، لتغيير اسمها ليصبح «توتال أينرجي» (توتال للطاقة) في مؤشر على توسعها في مجال مصادر الطاقة النظيفة. والمجموعة التي تأسست عام 1924 تحت اسم «الشركة الفرنسية للبترول»، ستقترح اسمها الجديد في 28 أيار/ مايو خلال اجتماع عام للمساهمين.

«المركزي التونسي» يتمسك بصندوق النقد: لا طباعة للنقود

تونس ـ **إيمان الحامدي**

قال محافظ البنك المركزي التونسي مروان العباسي، الجمعة، إنه لا بديل عن التوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي، مؤكدا أن الحصول على تمويلات أخرى من المؤسسات المانحة مشروط بالتوصل لاتفاق مع النقد الدولي. وأكد العباسي أن البنك لن يتورّط في طباعة النقود من أجل توفير السيولة وتمويل الموازنة وسيواصل بذل مجهودات للحفاظ على التوازن المالي والاقتصادي للبلاد. وأعلن أمام البرلمان رفض البنك المركزي الحلول المالية لتمويل الموازنة التي ترفع الكتلة النقدية دون أي نمو اقتصادي محذراً من ارتفاع التضخم إلى ثلاثة أرقام في حال الضغط على مؤسسة الإصدار المالي من أجل ضخ الأموال لتمويل الموازنة.

وأضاف أن المركزي التونسي» لن يقبل بتمويل الميزانية من جديد» وقال «أحذّر من خطورة هذا السيناريو الذي يعني ارتفاعا مهولا لنسبة التضخم لتصل الى نسبة بثلاثة ارقام. ونبه محافظ البنك المركزي من تصاعد جديد لنسبة التضخم خلال شهر أبريل/ نسيان الماضي ببلوغها نسبة 5 في المائة مقابل 4،6 في المائة في مارس/ أذار واصفا الوضع الاقتصادي في تونس بالحذر والخطير. كذلك حذر العباسي من إمكانية خفض تصنيف تونس مجددا من قبل وكالة التصنيف الائتماني في شهر يونيو/ حزيران القادم لافتا أن نزول تونس إلى تصنيف C يعرّض البلاد إلى مخاطر عالية في تعبئة الموارد المالية ويؤثر على مناخ الاستثمار.

وأكد العباسي مواصلة البنك المركزي دوره في حماية التوازنات المالية للبلاد وكبح التضخم للحفاظ على استقرار العملة ورصيد النقد الأجنبي الذي لا يزال في مستويات محترمة وفق المحافظ بتغطية 141 يوم من التوريد. وشدد العباسي على أهمية أن خلق قوة ضغط سياسية مما وصفه بـ«اللوبينغ» السياسي لتسهيل النقاشات التقنية مع صندوق النقد الدولي . ووصف العباسي مناخ الأعمال في تونس بأنه أصبح متردياً مؤكدا أن العديد من المستثمرين، ومن ضمنهم التونسيون، لا يرغبون في الاستثمار في تونس جراء ما وصفه بالفوضى الاقتصادية الحاصلة في البلاد. وكشفت وثيقة أصدرها البنك المركزي تراجع نسبة الاستثمار في البلاد 13،3 في المائة سنة 2020 مقابل نمو 17،5 في المائة سنة 2019، كذلك تهاوي الادخار الوطني ليصل إلى 4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العام الماضي.

محور

غزة تنفض غبار العدوان... والاحتلال مُربك بخسائره

النار بالنار. معادلة جديدة فرضتها فلسطين في كل مناطقها التاريخية. الاعتداء على مرافق الفلسطينيين من قبل الإسرائيليين قابله إضراب شامل في أراضي 48 والضفة، أعاد إلى أذهان الإسرائيليين كابوس الانتفاضة الأولى. ضرب مرافق غزة واقتصادها وبيوتها، قابله ضرب مرافق الإسرائيليين. وها هو الاحتلال الذي يرزح تحت أزمة اقتصادية وينفق بلا موازنة ولا حكومة، يحصي خسائره التي تعد بمليارات الدولارات، فيما تنفض غزة عن نفسها غبار العدوان، وتستعد للنهوض مجدداً.

الاحتلال يخلّف الخراب في شوارع غزة (مصطفى حسونة/ الأناضول)

غزة تلملم جراحها بعد العدوان

الاحتلال تعمّد تدمير القطاعات الحيوية

تسعى غزة إلى إحصاء خسائرها، بعد العدوان الإسرائيلي الوحشي الذي استمر 11 يوماً وتعمّد استهداف الاقتصاد والمنازل

غزة ـ **يوسف أبو وطفة**

تسطير مشاهد دمار المنازل والوحدات السكنية والطرق والبنية التحتية على الملامح العامة لكافة مناطق قطاع غزة، وتحديداً مدينة غزة التي تعتبر القلب التجاري والاقتصادي والمركز الحكومي في القطاع، فقد استهدف العدوان الإسرائيلي الأخير الذي استمر 11 يوماً، بشكل أساسي، البنية التحتية والاقتصادية إلى جانب المساكن. إذ لا تقتصر نتائج العدوان الإسرائيلي على الأضرار المباشرة التي لحقت بالأبراج السكنية التي طاولها القصف إلى جانب الطرق والشوارع، بل تشمل المنازل والأبراج الملاصقة والتي تضررت نظراً لحجم القصف الصاروخي والمدفعي الذي كان ينفذه الاحتلال. ولم تسلم شبكات الصرف الصحي والمياه من الاستهداف الإسرائيلي، إذ تعمد الاحتلال قصفها بشكل مباشر ما تسبب في تراكم كميات المياه جراء تدمير الشبكات في بعضها، عدا عن انقطاع المياه عن الكثير من المنازل والأحياء لأيام طويلة نتيجة العدوان الواسع وانقطاع الكهرباء لنحو 20 ساعة يومياً. أما شبكات التيار الكهربائي الداخلية فعانت هي الأخرى نظراً للقصف الإسرائيلي العنيف لمختلف المناطق، ما تسبب في عدم وصولها إلى أحياء ومنازل حيوية مثل حي الرمال الذي كان مركزاً للقصف، فيما كانت الأسلاك والتمديدات تتناثر بين الطرق والشوارع. وطاول العدوان الإسرائيلي أيضاً قطاعات اقتصادية مثل المصانع والمنشآت التجارية والمحال، عدا عن تضرر قطاعات مثل الزراعة والدواجن نتيجة للاستهداف العشوائي الذي طاول مختلف جوانب الحياة على مدار أيام العدوان الذي يوصف بأنه الأعنف في تاريخ الحروب مع غزة.

كما ركز الاحتلال في قصفه على استهداف المنطقة الصناعية الواقعة شرقي مدينة غزة عبر قصف طائراته الحربية ومدفعيته لعدد من المصانع، ما تسبب في أضرار ضخمة للغاية وتلف كامل واشتعال للحرائق لساعات طويلة نظراً لوجود مواد بلاستيكية وأخرى سريعة الاحتراق.

ويقول وكيل وزارة الأشغال العامة والإسكان المهندس ناجي سرحان إن التقديرات الأولية لحجم الخسائر الناجمة عن قصف الأبراج والوحدات السكنية تقدر مبلغ 150 مليون دولار كحصيلة أولية للعدوان الإسرائيلي فيما لم تنته عملية الإحصاء بشكل نهائي.

ويوضح سرحان لـ «العربي الجديد» أنه في مجال الوحدات السكنية فقد تدمرت 2000 وحدة سكنية بشكل كامل عدا عن تعرض 15 ألف وحدة سكنية للضرر بشكل جزئي ومتوسط، فيما يوجد الكثير من المناطق التي لم يتم رصدها كونها مناطق حدودية.

ويرجح المسؤول الحكومي أن يتم الانتهاء من عملية إعادة إعمار القطاع خلال مدة لا تزيد عن عام واحد حال تم توفير الأموال اللازمة لإتمام عملية إعادة الإعمار هذه، إذ يحتاج القطاع لمبلغ 350 مليون دولار لإنجاز ما تم تدميره في العدوان الأخير وما تبقى من عدوان العام 2014.

ويحتاج القطاع المحاصر إسرائيلياً منذ 15 عاماً إلى توفير 100 ألف وحدة سكنية لمعالجة التكدس السكاني الحاصل من الزيادة المتسارعة في صفوف السكان، والذين تجاوزت أعدادهم 2,2 مليون نسمة يعيشون على مساحة إجمالية لا تزيد عن 365 كيلومتراً. ويشدد وكيل وزارة الأشغال العامة والإسكان على رفض آلية إعادة إعمار غزة التي كانت سائدة عام 2014، نظراً للتحكم الإسرائيلي بها وتأخير عملية بناء المنازل والمنشآت التي تضررت والأضرار التي تكبدها المواطنون والعاملون في قطاع الإنشاءات جراء هذه الآلية. ووفقاً لتقديرات اقتصادية أولية، فإن معدل البطالة العام في القطاع الذي كان قبل العدوان الإسرائيلي يبلغ 49 في المائة سيشهد ارتفاعاً أولياً خلال الفترة الأولى لما بعد العدوان الإسرائيلي ليصل إلى قرابة 70 في المائة كون الكثير من الأيدي العاملة تعمل بأجور يومية.

ويقول الناطق باسم وزارة الزراعة في غزة المهندس أدهم البسيوني لـ «العربي الجديد»، إن الأضرار والخسائر التي تكبدها القطاع الزراعي في القطاع على مدار أيام العدوان الإسرائيلي تبلغ في قيمتها الأولية 32 مليون دولار أميركي. ويوضح البسيوني والذين تجاوزت أعدادهم 2,2 مليون نسمة يعيشون على مساحة إجمالية لا تزيد عن 365 كيلومتراً. ويشدد وكيل وزارة الأشغال العامة والإسكان على رفض آلية إعادة إعمار غزة التي كانت سائدة عام 2014، نظراً للتحكم الإسرائيلي بها وتأخير عملية بناء المنازل والمنشآت التي تضررت والأضرار التي تكبدها المواطنون والعاملون في قطاع الإنشاءات جراء هذه الآلية. ووفقاً لتقديرات اقتصادية أولية، فإن معدل البطالة العام في القطاع الذي كان قبل العدوان الإسرائيلي يبلغ 49 في المائة سيشهد ارتفاعاً أولياً خلال الفترة الأولى لما بعد العدوان الإسرائيلي ليصل إلى قرابة 70 في المائة كون الكثير من الأيدي العاملة تعمل بأجور يومية.

ويقول الناطق باسم وزارة الزراعة في غزة المهندس أدهم البسيوني لـ «العربي الجديد»، إن الأضرار والخسائر التي تكبدها القطاع الزراعي في القطاع على مدار أيام العدوان الإسرائيلي تبلغ في قيمتها الأولية 32 مليون دولار أميركي. ويوضح البسيوني والذين تجاوزت أعدادهم 2,2 مليون نسمة يعيشون على مساحة إجمالية لا تزيد عن 365 كيلومتراً. ويشدد وكيل وزارة الأشغال العامة والإسكان على رفض آلية إعادة إعمار غزة التي كانت سائدة عام 2014، نظراً للتحكم الإسرائيلي بها وتأخير عملية بناء المنازل والمنشآت التي تضررت والأضرار التي تكبدها المواطنون والعاملون في قطاع الإنشاءات جراء هذه الآلية. ووفقاً لتقديرات اقتصادية أولية، فإن معدل البطالة العام في القطاع الذي كان قبل العدوان الإسرائيلي يبلغ 49 في المائة سيشهد ارتفاعاً أولياً خلال الفترة الأولى لما بعد العدوان الإسرائيلي ليصل إلى قرابة 70 في المائة كون الكثير من الأيدي العاملة تعمل بأجور يومية.

ويقول الناطق باسم وزارة الزراعة في غزة المهندس أدهم البسيوني لـ «العربي الجديد»، إن الأضرار والخسائر التي تكبدها القطاع الزراعي في القطاع على مدار أيام العدوان الإسرائيلي تبلغ في قيمتها الأولية 32 مليون دولار أميركي. ويوضح البسيوني والذين تجاوزت أعدادهم 2,2 مليون نسمة يعيشون على مساحة إجمالية لا تزيد عن 365 كيلومتراً. ويشدد وكيل وزارة الأشغال العامة والإسكان على رفض آلية إعادة إعمار غزة التي كانت سائدة عام 2014، نظراً للتحكم الإسرائيلي بها وتأخير عملية بناء المنازل والمنشآت التي تضررت والأضرار التي تكبدها المواطنون والعاملون في قطاع الإنشاءات جراء هذه الآلية. ووفقاً لتقديرات اقتصادية أولية، فإن معدل البطالة العام في القطاع الذي كان قبل العدوان الإسرائيلي يبلغ 49 في المائة سيشهد ارتفاعاً أولياً خلال الفترة الأولى لما بعد العدوان الإسرائيلي ليصل إلى قرابة 70 في المائة كون الكثير من الأيدي العاملة تعمل بأجور يومية.

ويقول الناطق باسم وزارة الزراعة في غزة المهندس أدهم البسيوني لـ «العربي الجديد»، إن الأضرار والخسائر التي تكبدها القطاع الزراعي في القطاع على مدار أيام العدوان

ترقب إعادة الإعمار

نجم عن العدوان الإسرائيلي على غزة عام 2014 خسائر اقتصادية بقيمة 500 مليون دولار لم يتم تعويض سوى 7 في المائة فقط منها، وسط تخوفات من تكرار ذات الأمر مع المنشآت والقطاعات الاقتصادية التي تضررت في جولة العدوان الأخيرة على القطاع، ويرفع العدوان الأخير الأعباء على الاقتصاد المأزوم في القطاع، ومن المتوقع أن يعزز معدلات الفقر والبطالة المرتفعة بالأساس، وهو ما يتطلب تدخلات عاجلة لتنفيذ عملية إعمار واسعة النطاق.

صفعة بمليارات الدولارات على وجه الاحتلال

يواجه الاقتصاد الإسرائيلي المنهكّ بأزماته، صفعة قاسية بعد عدوانه الأخير على الفلسطينيين في غزة والضفة ومناطق 48

القدس المحتلة ـ **العربي الجديد**

بدأت سلطات الاحتلال الإسرائيلي تحصي خسائرها بعد العدوان الذي شنته على الفلسطينيين. صواريخ غزة طاولت تل أبيب، وهي التي تعتبر العاصمة الاقتصادية للاحتلال، إلى جانب العديد من الأهداف في مناطق أخرى. الاحتجاجات في مناطق 48 المحتلة خلخلت صورة الاحتلال وانعكست على دعايته الاستثمارية باعتباره كيانا «آمنا»، فيما أكملت الضفة صورة الوحدة الفلسطينية لتخرب أوهام الاحتلال بقدرته على قضم فلسطين، وتطوير اقتصاده على أنقاضها. وتترافق هذه الضربات مع وهن اقتصادي إسرائيلي ناتج عن الصراعات الداخلية بين أركانه، وعدم القدرة على تشكيل حكومة ولا على إقرار موازنة مالية، وسط هبوط حاد في الناتج المحلي الإجمالي. موقع «بديعوت أحرونوت» الإسرائيلي تطرق إلى أزمة الاقتصاد الإسرائيلي في تقرير نشره الجمعة. قال الموقع إنه مع انتهاء العملية العسكرية، «تعود إسرائيل إلى الواقع الاقتصادي المليء بالتحديات في وضع أكثر خطورة. إلى حالة البطالة التي تختلط مع انتهاء تعويضات كورونا، الآن تمت إضافة 7 مليارات شيكل أخرى (بسبب الحرب) على الإسرائيليين تغطيتها بطريقة أو بأخرى، وكل هذا بدون ميزانية وبدون حكومة». وقال مصدر رفيع في وزارة المالية لـ«بديعوت أحرونوت» إن الأضرار الناجمة عن 11 يوماً من القتال في العملية الحالية في غزة من المتوقع أن تصل إلى حوالي 0,5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بأضرار 0,3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عملية إيتان (العدوان الإسرائيلي في 2014)، التي استمرت 50 يوماً. وهذا تقدير أقل بكثير من تقديرات الاقتصاديين وبيوت الاستثمار. إذ تقدر الكيانات الاقتصادية المختلفة، بما في ذلك خبراء الاقتصاد في بيوت الاستثمار، أن الضرر سيصل إلى ما بين 0,6 إلى 0,8 في المائة. ويبلغ إجمالي الناتج المحلي الإسرائيلي حالياً 1,4 تريليون شيكل، أي ما يعادل 14 مليار شيكل (4,3 مليارات دولار) لكل واحد في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (يوازي الدولار 3,25 شواكل).

وفيما يقدر مصدر وزارة المال الأضرار بقيمة 7 مليارات شيكل (2,1 مليار دولار)، إلا أنه وبحسب معطيات وزارة المالية السابقة، فإن إجمالي الأضرار التي لحقت بالاقتصاد بما في ذلك الأضرار غير المباشرة بلغت 12 مليار شيكل في 2014، أي ثلاث مرات أكثر مما كانت عليه في عدوان 2009. وبالتالي، فإن ما يصرح عنه الإسرائيليون أقل بكثير من الأضرار الفعلية التي لحقت باقتصادهم بعد العدوان الذي انتهى فجر الجمعة. إذ يشمل الضرر الذي يلحق الناتج المحلي، من بين أمور أخرى، الأضرار التي لحقت بالنشاط الاقتصادي، وانخفاض الإنتاج في المصانع، وانخفاض كبير في الاستهلاك الخاص والتكاليف التي تكبدها الاقتصاد الإسرائيلي بسبب تكلفة الحرب. ويقدر الضرر غير المباشر، الذي لم تقرر الحكومة بعد ما إذا كان سيتم التعويض عنه (إغلاق المصانع والإنتاج، وعدم وصول العمال إلى أماكن عملهم، وما إلى ذلك) بمليارات الشواكل. وأشارت تقديرات المسؤولين الحكوميين إلى أن «المؤسسة الدفاعية ستحتاج قريبًا إلى تحويل ما لا يقل عن ملياري شيكل من ميزانية الدولة بسبب النشاط الحربي في العملية الأخيرة».

سيكون من الضروري أيضًا، وفقًا لمسؤول حكومي كبير تحدث إلى «بديعوت أحرونوت»، تحويل مبالغ كبيرة من المال إلى الشرطة، بما في ذلك حرس الحدود، الذي ازدادت أنشطته بشكل كبير بسبب العملية وبشكل رئيسي بسبب الاحتجاجات في المدن المختلطة التي حدثت لمدة أسبوع تقريبًا.

وادعى جيش الاحتلال بعد عملية إيتان أن تكلفة الحرب بلغت 9,5 مليارات شيكل. وزعمت وزارة المالية بعد ذلك أن تكلفة نظام الدفاع بلغت 6,5 مليارات شيكل فقط. وبعد العملية، تم تحويل 2,5 مليار شيكل إلى جهاز الدفاع على الفور ثم مليارَي شيكل أخرى.

والخسائر ليست آنية فقط، إذ ستكون ذات أمد طويل على الاقتصاد الإسرائيلي المنهك، ومن أبرز المتضررين ستكون شركة طيران «العال» التي أنهت الربع الأول من العام بخسارة قدرها 86 مليون دولار، مقابل خسارة 140 مليون دولار في الربع المقابل من العام الماضي. جاء ذلك وفقًا للتقارير المالية التي نشرتها الشركة الخميس، إذ توقفت غالبية الرحلات إلى الاحتلال على مدى 11 يوماً، وتأثرت صورة الاحتلال السياحية التي كانت تروج لها قبل حلول الصيف، ما سيكون له انعكاساته على الكثير من القطاعات وأبرزها الطيران.

صواريخ غزة الحقت الخسائر بالاقتصاد الإسرائيلي (Getty)

النفط لم يعد بمأمن... قلق الاحتلال يتصاعد

أعلن عملاق الطاقة الأميركي «شيفرون» أن وزارة الطاقة الإسرائيلية أصدرت تعليمات تدعوه لإعادة تشغيل منصة حقل «تمار» بعد 9 أيام من إغلاقها حين أصبح هدفاً لصواريخ غزة. وأضافت الشركة، العاملة في المواقع الأخرى، أنها تعطي الأولوية لسلامة العاملين والبيئة والمنشآت، وأوضحت أن إنتاج منصة تمار، الواقعة على بعد نحو 25 كيلومتراً قبالة مدينة أسدود في ساحل جنوب فلسطين المحتلة على المتوسط، من المتوقع أن يبلغ طاقته الكاملة في غضون 36 ساعة من بدء التشغيل.

وتُشغّل «شيفرون» حقل تمار للغاز وتملك 25 في المائة فيه، وقد أغلق في 12 مايو/ أيار بتعليمات حكومية، علماً أنه أنتج 8,2 مليارات متر مكعب من الغاز في 2020، منها 7,7 مليارات للكيان و0,3 مليار اتجهت إلى مصر و0,2 مليار إلى الأردن، وفقاً لبيانات من شركة الطاقة «دبليك» التي تملك حصة فيه.

وتمار ليس المرفق الطاقوي الوحيد الذي أصبح هدفاً لصواريخ غزة، وإنما لائحة الأهداف أصبحت تهدد عملياً الحديد من المواقع الأخرى. ويقول موقع «كلكاليست» الإسرائيلي، إن «منشآت البنية التحتية في إسرائيل مبعثرة». إذ ينضم «تمار» إلى المشاهد المقلقة التي سيطرت على الاحتلال هذا الأسبوع بعد اندلاع حريق هائل في إحدى خزانات الوقود في مستعمرة عسقلان نتيجة سقوط صاروخ. ووفقاً لحديث المهندس داني كرونبرغ، المتخصص في المواد الخطرة، للموقع الإسرائيلي، فإن إشعال خزانات وقود كبيرة يمكن أن يتسبب في انبعاثات دخان تشمل مواد خطرة، وإشعال الخزانات المجاورة (تأثير الدومينو)، وتشقق الخزان المحترق، ما يمكن أن ينتهي بانفجار كرة نارية خطيرة».

المنطقة الواقعة بين عسقلان وأشدود، والتي تقع في مرمى الصواريخ من غزة، مشبعة بمرافق البنية التحتية الاستراتيجية للاحتلال: ثلاث محطات للطاقة، ومحطة لتحلية المياه، وخزانات وقود، ووكالة حماية البيئة. ويلفت الموقع الإسرائيلي إلى أن الضرر الذي يلحق بمرافق الطاقة الاستراتيجية والبنية التحتية «يزيد المخاطر على اقتصاد الطاقة في إسرائيل، والإضرار بقدرة التصدير الإسرائيلية». ويطرح الموقع فرضية أن ما يمكن أن يحصل في حال وصول الصواريخ إلى المرافق النفطية في حيفا مثلاً، يشبه ما حدث في بيروت الصيف الماضي عندما انفجرت نترات الأمونيوم هناك، «وفي إسرائيل يوجد أهمية خاصة لخليج حيفا، حيث يتركز أكثر من 60 مصنعاً صناعيًا و1500 مرفق يمكن أن يرفع نسبة الخطر». لكن الموقع يشير إلى أن «إسرائيل لديها خزانات طوارئ، بعضها موجود في أعماق الأرض، بما في ذلك احتياطيات البنزين والديزل ووقود الطائرات التي يمكن أن تحافظ على نشاط الاقتصاد الإسرائيلي وتمنحه مساحة للتنفس لفترة». لكنّ «هناك خطرا يتمثل في إلحاق الضرر بالبنية التحتية لنقل الغاز من إسرائيل إلى مصر، والتي تمر فوق الأرض وليست محمية»، وفق الموقع الإسرائيلي.

صاروخ يصيب مصفاة عسقلان (جاك غويز/ فرانس برس)

وقدم فريق الوقاية من الكوارث الإسرائيلي في خليج حيفا، وهو هيئة تطوعية، ورقة موقف إلى لجنة الرؤساء التنفيذيين هذا الأسبوع، لدراسة سيناريو محتمل للحرب وإطلاق مئات الصواريخ نحو الخليج. بالإضافة إلى ذلك، لفت الفريق الانتباه إلى حقيقة أن «لجنة الرؤساء التنفيذيين توصي بترك معظم احتياطيات الوقود الإسرائيلية في منطقة الخليج، وهو ما يتعارض مع المخاطر العالية لهذا القرار».

(العربي الجديد)

ضرائب ما بعد الحرب تؤرق الإسرائيليين

لا تجد سلطات الاحتلال أمامها سوى الضرائب لتمويل اقتصادها بعد تداعيات كورونا وكلفة الاعتداء على الفلسطينيين

القدس المحتلة ـ **العربي الجديد**

كل عدوان له ثمن. تعمل وزارتا الدفاع والمالية الإسرائيليتان على الحسابات، وفق الصحافة الإسرائيلية. «انتهت العملية، الآن عليك أن دفع الحساب. ستقوم وزارة الخزانة بإجراء صياغة الأرقام. الآن، أنتم، يجب أن تدفعوا»، تقول صحيفة «بديعوت أحرونوت» متوجهة إلى الإسرائيليين، ومحذرة من الضرائب التي ستتزايد لتغطية كلفة الحرب.

يأتي ذلك فيما يرزح الاقتصاد الإسرائيلي تحت عبء تداعيات فيروس كورونا، تبحث سلطة الاحتلال وقف إعانات البطالة التي تدفعها للإسرائيليين الذين توقفوا عن العمل بسبب إجراءات الإغلاق، وتشرح «تايمز أوف إسرائيل» أنه في نهاية شهر يونيو/ حزيران، من المتوقع أن ينتهي دفع إعانات البطالة بموجب قانون كورونا، ولن يحصل عليها إلا من طُردوا من العمل في الأشهر الأخيرة بموجب القانون العادي.

وتجري النقاشات حاليًا حول موضوع الضرائب، مع مقترحات في الوزارات الحكومية لوقف دفع إعانات البطالة، باستثناء الصناعات التي لم يعد معظم العمال فيها بعد إلى العمل بدوام كامل، وعلى رأسها السياحة والطيران ودور السينما. قال مسؤولون كبار في وزارة المالية هذا الأسبوع لـ«بديعوت أحرونوت»: «لقد انتهى عصر ضخ المليارات. حان الوقت للتقليص وبشكل كبير ومؤلم».

ويستطلب ضرر الصواريخ تعويضات ضريبية مباشرة على الممتلكات تزيد على ربع مليار شيكل، وربما أكثر من ذلك بكثير. ومن المحتمل أن يتم دفع عدة مليارات أيضًا مقابل الأضرار غير المباشرة (المصانع التي تم إغلاقها، والشركات التي تضررت مبيعاتها، وآباء الأطفال الذين ظلوا في المنزل لمدة 11 يومًا من العملية) وفق بديعوت أحرونوت.

لا خيارات إلا بالضرائب لتمويل خسائر كورونا والعدوان

من المحتمل أن يتلقى الجيش الإسرائيلي والشرطة وقوات الأمن 2 إلى 3 مليارات شيكل، بما يتجاوز الميزانية العادية، في أقرب وقت ممكن، بالطبع من ميزانية الاحتلال، مما سيزيد من عجز الميزانية الهائل.

وعلى الرغم من أن وزير المالية يسرائيل كاتس وعد بعدم فرض أي ضرائب في هذه المرحلة، بسبب أزمة كورونا التي أثقلت كاهل الإسرائيليين ماليا، يوضح خبراء وزارة المالية: «في ميزانية السنتين المقبلتين، لن يكون هناك خيار سوى تحصيل ضرائب جديدة من المواطنين، بعد عام من كورونا والعملية العسكرية الباهظة».

وتضيف الصحيفة الإسرائيلية: «ورد نبأ سار واحد على الأقل صباح الجمعة من رئيس الوزراء ووزارتي الدفاع والمالية: الصديق الرئيس جو بايدن سيضع يده في جيوب دافعي الضرائب الأميركيين، وسيمولون مخزون إسرائيل من صواريخ القبة الحديدية الاعتراضية، التي كلفت ملايين الدولارات».

وتتراكم المشاكل على الإسرائيليين، حيث أعلن أنه في أبريل/ نيسان، كان لا يزال هناك ما يقرب من نصف مليون إسرائيلي يتلقون إعانات بطالة. سيظل عدد العاطلين عن العمل مرتفعا، وفقا للتقديرات، من 400 ألف امرأة ورجل، حتى في يونيو، الذي من المقرر أن تنتهي فيه إعانات البطالة. ستنتهي المنح المقدمة للعاملين لحسابهم الخاص في نهاية الشهر الحالي، حيث ستدفع إسرائيل في شهري مايو/ أيار ويونيو/ حزيران تعويضًا عن انخفاض معدل النشاط فقط بمبلغ يساوي شهرًا واحدًا. إن مسألة المعالجة العاجلة للبطالة وإنشاء تدريب مهني واسع النطاق مطلوب، سيكلفان أيضًا ميزانية الإسرائيليين كثيراً.